

## كيف توصل قضيتك إلى البرلمان

■ لا توجد استراتيجية واضحة للوصول للقضايا إلى البرلمان ومناقشتها ما يدفع البعض إلى حشد مظاهرات إلى بوابة المجلس ومحاولة الالتقاء مع الأعضاء لإيصال القضية المراد طرحها للنقاش واستدعاء أطرافها، وفي العادة يسمح لمجموعة صغيرة قد يكونون اثنين أو ثلاثة أشخاص للدخول لمقابلة المعنيين ويحصلون على وعود طرح ما جاءوا من أجله للمناقشة وعمل التوصيات.

وهناك من يستثمر هذه النقطة لي طرح قضايا لا ترقى إلى مستوى برلمان تشريعي ويقفز فجأة لطلب نقاش قضية في مديريةية يكون حلها على المجلس المحلي، وفي الفترة الماضية دخل أصحاب قضايا من هذا النوع أحدها الرغبة في تغيير مدير مديريةية تم انتخابه من المجلس المحلي وبسبب خلافات تم وضع أوراق تتضمن توقعات مواطنين يقولون أنهم اختاروا مديرا آخر ولا ندري كيف تم هذا الاختيار وما هو نوع التصويت وكما نسبة العدد الموقع بالنسبة للدائرة وقد حصلوا على وعد بفتح الموضوع.



## أسبوع منذ انتهاء عطلة السنوية.. البرلمان في إجازة «دعوا الحكومة تعمل»



■ انتهت الاجازة السنوية للبرلمان بداية الأسبوع وكان يوم السبت الماضي موعدا للبدء بالجلسات لكن لم يأت أحد من الأعضاء.

ويعود السر إلى غياب رئيس مجلس النواب الذي سافر لإجراء فحوصات طبية في ألمانيا لمتابعة حالته الصحية والأشكاليات التي تواجه إدارة نواب رئيس المجلس للجلسات وانشغال البعض منهم في قضايا أخرى نتجت عن ما شهدته البلاد مؤخرا أو من عدم رغبتهم في الدخول مع أعضاء المجلس في جدل لا ينتهي مرتبط بقضايا كثيرة أصبحت عالقة في المجلس وتخضع لمزايدات سياسية وتدخلات تأتي من خارج القاعة، فهناك من يريدون أن يظهروا كما لو كانوا فعلا حريصين على تعقب الحكومة وأدائها وتصيد أي أخطاء تواجهها مع كونهم مشمولين بالتوافق الذي حدث بين كافة أطراف العمل السياسي وهناك أيضا من يريدون غض الطرف

عن كل ما هو سلبي بالنظر إلى خطورة المرحلة وعدم تحملها لمزيد من المناكفات والشق وهو توجه يتبناه كثير من الأعضاء من مختلف الكتل.

ويبدو منطقيا التفسير الذي يعتبر أن زيادة الإجازة هو منح الحكومة فرصة لتثبيت أقدامها على الواقع وعدم ربطها كليا بالبرلمان والحضور إليه كل أسبوع، ويتضح ذلك من خلال إحدى النصائح التي قالها رئيس المجلس يحيى الراعي قبل بدء الإجازة قاصدا أعضاء كتلته «دعوا الحكومة تعمل وتعبر بنا المشكلة ولا تجعلوا أنفسكم حجر عثرة أمام تقدمها بطلب حضورها كل يوم».

هذا وكانت الفترة الأخيرة شهدت شدا وجذبا بين البرلمان والحكومة حول قضايا كثيرة عالقة كقضية سعر المشتقات النفطية وبنود الموازنة والحرب على الإرهاب والعلاقات مع دول تتخذ القمع أسلوبا مع شعوبها وغيرها من القضايا التي تثير الضجيج.

## إلى كتلة الأحرار

■ في العلوم الإنسانية لا تحمل التعريفات وجها واحدا بل يمكن لكل مرید أن يغير في تعريف أي شيء لي يجعله خادما له فالحرية مثلا تأخذ كل يوم شكلا جديدا ومفهوما مختلفا فبين من يعتقد أنها قول كل شيء وتنفيذ كل رغبة ومن يظن أنها التحرر من كل قيد وغيرها من التعريفات إلا أن ما يمكن الالتقاء عنده أنها مبدأ يصعب أن يحتكره شخص أو جماعة ويعلنون أنهم وحدهم يمارسون هذا الطقس المنوع أمام سواهم. مبدأ الحرية ليس هينا واتباعه في كل لحظة يعني قبول أي اختلاف دون تحفظ وبالضرورة عدم الانحياز والتكتل



صقر الصنيدى

في صف يحتاج إلى وضع ضوابط وقيود - حين خرج الناس إلى الساحات حدث ما يشبه العاصفة حمل كل واحد منا أجندته واختار وجهة ومن البرلمان انطلق صوت مواكب للحدث، مجموعة من البرلمانيين المعروفين قبلها اختاروا اسم كتلة الأحرار ربما تيمنا بتنظيم الضباط الأحرار في الثورة الأولى، ومع مرور الوقت ودخول اليمن في تسوية سياسية بدأ الاسم يفقد بريقه فلا يمكن أن تنتهي الحركة ويظل اسم كتبية اطلق عليها في شدة الاقتتال «الموت» ذات الاسم حتى بعد أن يحل الإسلام وإلا فإن في النفوس نية حاجة جديدة للتسمية وحين يجلس الجميع على طاولة الحوار لا يعقل أن يحرص أحد الأطراف على احتكار مبدأ الحرية أمام أطراف جميعها تتمسك بحرية أفكارها وأرائها.

وحتى لا يضيع الحال يرمي الاسم ثقلا كبيرا وبمسؤولية عتيدة على حامله فمن يحمل الحرية كل ثانية وتلتصق به في تفاصيل حياته وأوراقه لا يملك به مطلقا أن يبحث عن وجهة يتحيز لها أو يحتاز بها أو يعثر فيها على ما فقدته من قبلته الأولى ويصبح ملكا لشكل معين ضيق الأفق وصغير الاحلام.

تغدوا الحرية إذا عائقا لمن يحملها وإلى جوارها يحمل أهدافا سياسية عامة أو شخصية لأنها ستتحول إلى مجرد اسم يتجرد من معانيه قطعة قطعة حتى يصير عاريا وسط الزحام.

في ظني أن ذات المازق أبحر فيه تيار إسلامي في مصر حمل تسمية «الثورة مستمرة» وهو اسم لا يصلح أن يعيش به تيار أكثر من فترة محددة، فالتناس ليسوا دائما بحاجة إلى ثورة وإلا لتحول الأمر إلى فوضى، الاختلاف الذي يمكن رؤيته أن الحرية لا يحق لأحد احتكارها فهي ملك كل إنسان منذ يومه الأول وإن كان لابد من هذه التسمية فإياها لا ملاذ من التمسك بجوهرها وعدم الذهاب إلى أي وجهة والبقاء في المنتصف إيمانا بالمسؤولية واحتراما لمبدأ تدفع البشرية خلال سيرتها الملايين ثمنا للوصول إليها وعتقها من القيود، وهنا سؤال مركب: هل على الحر أن يمتلك قراراته ويقدم كل رأي أم أن من حقه الأساسي أن يناجز خلف غيره ويحتاج إلى الاقصاء والتحالف والاختلاف أم أن ما ذهب إليه الكاتب الشهير برناردشو مطابقا حين عاتبه أحد فلاسفة الأخلاق وقال له: لماذا تكثر يا شو من الكتابة عن المال بينما لا أخرج عن الكتابة في الأخلاق، فرد عليه شو: يا عزيزي كلا منا يكتب عن ما ينقصه. وحتى لا نسافر بعيدا عن الاستشهاد اعتاد العرب على التفاؤل بسمية الأشياء وحتى الأشخاص بالنقيض تماما فالصبر هو من فقد الرؤية للموسى، والاعشى هو من يرى في الظلمة ويتعداد المكونات الفردية لهذا التكتل ينبعث التفاؤل بأن تتطابق التسمية مع من يحملها وأن يظلوا مدافعين فقط عن الحرية دون أن يختاروا طرفا ويصبحوا جزءا منه مضطربين لنسيان المبدأ الكبير.



## هل تأتي الخارجية للرد؟

■ قبل أن تبدأ الإجازة البرلمانية طرح أحد النواب تساؤلا مهما يتعلق بوزارة الخارجية وقيام سفارتنا في أديس ابابا ببيع مزرعة واسعة مع معداتها وكانت تعد مصدر دخل مهم بمبلغ لا يتعدى نصف ثمنها الحقيقي حسب تقديرات النائب محمد الحزمي الذي تساءل أيضا عن مصير المبلغ المقدر بمليون دولار وهل تم توريده أم بقي عالقا كما طرح شق السؤال الثاني بيع عقار تابع للسفارة بثمن بخس وفقا للحزمي الذي طلب حضور وزير الخارجية للرد وجاءت الاجازة فهل يدرج التساؤل في جدول أعمال البرلمان للفترة القادمة وما هو تعليق وزارة الخارجية وردها على هذا السؤال؟

## المعترض دائما

■ في القاعة يلتزم أحد النواب بالحضور والمساهمة في كل قضية سواء فهمها أو يسمع عنها لأول مرة وحسب رأيه فإن مداخلته دائما تراعي مصالح الدين والشريعة وأنه يختلف مع الكتلة التي ينتمي إليها إذا مالت إلى جانب لا يوافق الشرع تماما أو يدخل في الشك.

وعلى الرغم من وجود لجنة خاصة بتقنين الشريعة إلا أنه لا يثق إلا بنفسه مدافعا عن ما يراه صوابا مستشهدا بدليل يختاره دون غيره.

وعندما لا ترتفع يده بالإيجاب لصالح مشروع قانون أو غيره يعرف البقية عدم موافقته شرعيا وفي الغالب يكون رأي محل خلاف بين العلماء وأحيانا يبدو وحيدا بالامتناع عن التصويت بعد أن يترك له مجال التحدث والاعتراض.



## من قال إنها عشرون؟

■ اعتبر أحد أعضاء مجلس النواب العشرين عاما التي تحدثنا عنها في الصفحة البرلمانية الماضية لا تكفي لاقرار قانون حمل وحيازة السلاح وأنا أيضا بحاجة إلى عشرين عاما أخرى وعدد أكبر من الضحايا كي تؤمن بضرورة الاقرار.

وقال البرلمان إنه لن يمر القانون ما دام وأن العشرات من المسلحين «المرافقين» ينتظرون خارج المجلس حتى يخرج العضو الذي يرافقه وإذا تخفف عدد المنتظرين فسوف نرى القانون أما إذا استمر التزايد والتفاخر بالمرافقين فلن يقر فكل نائب يعتقد أنه هو المستهدف من القانون رغم أنه عدل ليصبح أكثر تقبلا وتعایشا مع الواقع.

وأضاف البرلماني المحفظ على ذكر اسمه حرصا على علاقته بزملائه الذين سيغضبون من رأيه أن إقرار القانون بداية لحل مشاكل عديدة عالقة ووجود قانون بغض النظر عن تطبيقه أفضل من احتجازه في الأدرج وخضوع السلاح لمعايير غير قانونية في الحمل والحيازة والتداول.